

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

التزام البنوك بالرسوم القانونية والخدمات البنكية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تلاحظ العديد من الشكاوى في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تجاوز بعض البنوك للتعليمات الصادرة عن والي بنك المغرب سنة 2010، والتي تحدد الخدمات البنكية الأساسية المقدمة للزبناء بالمجان، مثل فتح الحساب، طلب دفتر الشيكات، استخراج كشف الحساب، وإيداع الأموال. كما أن تحديد الأسعار للخدمات المدفوعة لا يحترم بشكل موحد بين المؤسسات البنكية، مما يخلق عبئا إضافيا على المواطنين ويثير استياءهم.

في هذا الإطار نسائلكم السيدة الوزيرة عن:

ما هي الخطوات التي ستتخذها وزارتك لضمان التزام البنوك بتطبيق الدورية وضبط أسعار الخدمات البنكية وفق القانون؟

ما هي الإجراءات الرقابية والتدابير العقابية التي ستعتمدونها لمحاسبة المؤسسات المخالفة ومنع أي تجاوز؟

ما هي البرامج التوعوية أو الحملات التي تعتزم وزارتك إطلاقها لتعريف المواطنين بحقوقهم وضمان عدم استغلالهم ماليا؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نبيل الدخش